

البناء الأوروبي المشترك وانعكاساته على دول المغرب العربي 1957-2007

The common European construction and its repercussions on the Maghreb countries 1957-2007

عبد الغني رميتة *

المركز الجامعي احمد صالحى ، نعامة remita@cuniv-naama.dz.

المخبر : مخبر التراث الثقافي بالجنوب الغربي الجزائري في ضوء النقد المعاصر
(ولايتا النعامة والبيض)

تاريخ الاستلام: 2021/07/27 تاريخ القبول: 2022/02/17 تاريخ النشر: 2022/03/12

ملخص:

تمكّنت الدول الأوروبية طيلة خمسة عقود من انشاء فضاء أوروبي متكامل ومتوازن وقويّ على المستوى الاقليمي والعالمي ، كانت له انعكاسات على الضفة الجنوبية للمتوسط لاسيما الغربية منها ممثلة في دول المغرب العربي التي وجدت نفسها في مواجهة دائمة مع هذا الفضاء ، وحبسية املاءاته كتكتل أوروبي فرض نفسه كأمّودج للتكامل والقوة .

تهدف الدراسة الى إبراز أهم مراحل تأسيس الفضاء الأوروبي وتطوّراته بعد الحرب العالمية الثانية ، والتي افرزت واقعا عالميا جديدا رأت فيه الدول الأوروبية ضرورة الانتقال من الأمر الواقع الصعب الى انشاء قوة تستعيد من خلالها مكانتها المفقودة أمام القوى العالمية الجديدة . كان لذلك انعكاسات على المنطقة المغاربية ، من خلال مظاهر وتحديات التنمية بها ، باعتبار هذه الأخيرة ظلّت مرتبطة بتلك الدول على مختلف الأصعدة السياسية منها والاقتصادية والثقافية ، وينسب متفاوتة حسب خصوصيات كل دولة وطبيعة الاحتلال الأوروبي لها . وذلك على ضوء تنافس القوى العظمى على المنطقة في اطار ابعاد سياسية وأمنية واقتصادية أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة .

كلمات مفتاحية:

فضاء أوروبي -الضفة الجنوبية للمتوسط - التكتل الأوروبي - تحديات التنمية - التكامل .

Abstract: For five decades, European countries were able to create an integrated, balanced and strong European space at the regional and global levels, which had repercussions on the southern bank of the Mediterranean, especially the western ones represented by the Maghreb countries, which found themselves in a permanent confrontation with this space, trapped in its dictates as a European bloc that imposed itself as a model for integration and strength. The study aims to highlight the most important stages of the establishment of the European space and its developments after the Second World War, which resulted in a new global reality in which the European countries saw the need to move from the difficult reality to the establishment of a force through which it regains its lost position in front of the new global powers. This had repercussions on the Maghreb region, through the manifestations and challenges of development in it, as the latter remained linked to those countries on various political, economic and cultural levels, and in varying proportions according to the peculiarities of each country and the nature of the European occupation of it. This is in light of the competition of the great powers over the region within the framework of political, security and economic dimensions that emerged from the post-Cold War era.

Keywords: European space ; southern bank of the Mediterranean ; the European bloc ; development challenges ; integration.

1. مقدمة:

لم تكن الرغبة الأوروبية في الوحدة والتكامل وليدة القرن العشرين ، وإنما سبق ذلك بقرون ولو بالمفهوم العام والعاطفي ، ولعلّها ظهرت منذ القرن الخامس عشر في اطار مواجهة أوروبا للدولة العثمانية وظلّت الفكرة تراود بعض المفكرين والساسة والعسكريين كلّما حدث طارئ .

في القرن الثامن عشر رأى المفكر الفرنسي " جون جاك روسو " أنّه من الضروري اقامة فدرالية أو كونفدرالية من الأمراء الأوروبيين ، تجعل منهم قوّة مواجهة للأخطار المحدقة بهم .

تواصلت الدعوات الى اعادة تنظيم المجتمع الأوروبي ، من خلال برلمانات أوروبا في القرن التاسع عشر الى أن دعا الأديب الفرنسي " فيكتور هوجو " الى اقامة ولايات متحدة أوروبية ، ولعلّه كان قد تنبأ لمرحلة جديدة حسب وصفه تزول فيها الأحقاد والحروب وأصوات المدافع والخن ، ويُصنع فيها الإخاء والتعاون وتفتح فيها أسواق الأفكار .

انّ نهاية الحرب العالميّة الثانية كشفت عن كثير ممّا آلت اليه أحوال العالم ، لاسيما في أوروبا من دمار كبير مسّ البنى التحتيّة في أغلب الدول الأوروبيّة والتي حوّلت ظروف الناس بها الى يؤس وشقاء وهو ما جعل من الضروري السّعي الى اعادة البناء وفق استراتيجيّة مُحكمة نحو تلك الآثار الخطيرة وحشد كلّ الامكانيات والوسائل لتحقيق هذا المسعى الكفيل بتحقيق الرفاه والازدهار ومن أجل استعادة المكانة السياسيّة لأوروبا ، في عالم تغيّرت فيه المعطيات . بالمقابل في الضفة الجنوبيّة للمتوسط كان هناك وضعاً تعيشه شعوب المنطقة المغاربيّة التي خضعت للاحتلال الأوروبي ، كما كان للحرب العالميّة الثانية أيضاً تداعيات عليها ، لاسيما في نضال وكفاح شعوبها ضدّ الاحتلال وسعيها للاستقلال .

من المفارقة أن تزامنت بداية استقلال دول المغرب العربي ، مع انطلاق المشروع الأوروبي للبناء المشترك فبعد استقلال ليبيا مطلع الخمسينيات ، كان الاستقلال المزدوج لتونس والمغرب سنة 1956 تلتها موريتانيا سنة 1960 والجزائر سنة 1962 .

ومنه فإنّ بحثنا يشمل مبحثين ، الأوّل يتناول البناء الأوروبي المشترك من خلال مراحله و مؤسساته ، بينما يتناول المبحث الثاني انعكاسات وآثار ذلك البناء على دول المغرب العربي ، من خلال طبيعة العلاقات الأوروبيّة المغاربيّة بين التعاون والشراكة ، والتي أفرزت بمعية التحوّلات السياسيّة تغييرات في أوروبا و العالم كان لها عديد الآثار على المنطقة المغاربيّة ، لتجد فيها هذه الأخيرة نفسها في أزمت وتعثّر في التنمية وهوّة بين أعضائها ، بينما الطرف الأوروبي يصل الى مراحل هائلة ومتقدّمة من التكتل والتكامل والوحدة ، انطلاقاً من تأسيس المجموعة الاقتصاديّة الأوروبيّة 1957 وصولاً الى معاهدة لشبونة 2007 .

2. البناء الاوروبي المشترك :

انّ عمليّة البناء الأوروبي المشترك والتي انطلقت كمشروع ، لم تكن وليدة قرار وانما مرّت بمراحل حسب الأوضاع والظروف السائدة ، والتحوّلات التي افرزتها الحرب العالميّة الثانية التي حوّلت الأفكار السابقة والقديمة للوحدة الأوروبيّة من تعابير ومشاعر ضعيفة لا تعكس أي مجهود أو حركات سياسيّة منظّمة وذلك لبشاعة وعمق تلك الآثار والافرازات المدمّرة .

1.2 مراحل البناء الأوروبي : ولأنّ قناعة الأوروبيين كانت راسخة في ضرورة إعادة بناء ما دمرته الحرب الكونية الثانية ، فقد اتجهوا نحو هذا المسعى بكل قوّة وثبات وعدم القفز على المراحل وانتهاج الواقعيّة في مسيرة البناء ، إيماناً منهم أنّه لا توجد صداقات دائمة ولا عداوات دائمة ، وأنّ المصالح هي التي تدوم¹ .

لقد مرّت عملية بناء وتأسيس الاتحاد الأوروبي بمرحلتين أساسيتين ، مرحلة المجموعة الأوروبية والتي انطلقت منذ نهاية الحرب العالميّة الثانية وتمّ خلالها التوقيع على معاهدة روما ، وتطور عدد أعضائها ليصل 12 عضواً ، ومرحلة التأسيس للاتحاد الأوروبي بالتوقيع على معاهدة ماستريخت سنة 1992 ، والتي شهدت انجازات وتوسعات نحو شرق أوروبا خصوصاً ، ليصبح عدد الاعضاء 27 عند التوقيع على معاهدة لشبونة في 2007 .

أولاً مرحلة المجموعة الاقتصادية الأوروبيّة : عرفت السنوات الأولى لما بعد الحرب الكونية الثانية خطوات في مسعى البناء الأوروبي ، حيث كانت دعوة ونستن تشرشل صريحة سنة 1946 ، عندما طالب بإنشاء اتحاد أوروبي بأي شكل من الأشكال ، وهو ما تجسّد ولو بصفة محدودة من خلال دخول الاتفاقية الجمركيّة العامة لثلاث دول ، هي بلجيكا وهولندا ولكسمبرغ حيّز التنفيذ في الفاتح جانفي 1948 والمعروفة بـ مجموعة البنولوكس ، كما عرفت نفس السنة تقاربات لعديد الدّول الأوروبيّة اضافة للدول الثلاث ، كلّ من فرنسا وبريطانيا والتي شكّلت الاتحاد الغربي " معاهدة بروكسل " ² .

شهدت سنة 1949 أهم حدثين تمثّلا في معاهدة لندن متعدّدة الأطراف في الخامس ماي ، والتي أنشئ بموجبها مجلس أوروبا في اطار محاولة ايجاد نظام سياسي جديد يحلّ محلّ النظام القطري ، وسعياً لربط دول أوروبا عبر تاريخها الطويل وما تحوزه من وراثت ثقافية واجتماعية .

عرفت أوروبا تأسيس حلف شمال الاطلسي NATO في 1949/08/24 الذي ضمّ بعض دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، في اطار الحرب الباردة وإن كان بمثابة حلف عسكري غربي في مواجهة المد الشيوعي في القارة الأوروبية ، إلّا أنّ الدول الأوروبية الأعضاء فيه رأت فيه وسيلة لتعزيز فُرص استعادة سيادتها وقوّتها³ .

¹ -الجنزوري عبد العظيم ، 1984 ، ص 40 .

² -وقعت المعاهدة في 1948/03/17 ، وتمّ فيها توزيع الاعتمادات الممنوحة بموجب خطة مارشال بين دول أوروبا الغربية WUDO (منظمة الدفاع لأوروبا الغربية) .

³ -مخلد عبيد مبيضين ، 2012 ، ص 76 .

جاء إعلان روبرت شومان وزير الخارجية الفرنسي ، والصادر في 1950/05/09 كافتتاح لإنشاء جماعة أوروبية للفحم والفلاذ CECA تضم كل من فرنسا والمانيا وإيطاليا إضافة لدول البنولوكس الثلاث والتي دخلت حيز التنفيذ في 1952/07/23 وهو ما أفضى سنة 1953 الى مشروع الجماعة الأوروبية للدفاع والتي رفضت فرنسا التوقيع عليه ، وتم استبدالها سنة 1954 بإنشاء اتحاد أوروبا الغربية سنة 1954. كان الانتقال كبيرا في هذا المسار الأوروبي حيث أدرك أعلى مراحل خطوات التنسيق ، وأصبح التركيز واضحا على البعد الاقتصادي وتقوية التعاون في هذا المجال ، الذي يضمن تجنّب الخلافات السياسية وهو ما تكّلت بالتوقيع على معاهدة روما 25 مارس 1957 ، من خلال جماعتين أوروبيتين وهما الجماعة الاقتصادية الأوروبية (السوق الأوروبية) CEE والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية EURATOM¹ ، وقد تم دمجهما بحلول سنة 1967 بما يُعرف بـ السوق الأوروبية المشتركة .

توسّعت عضوية الجماعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1972 بانضمام أهمّ الفاعلين في أوروبا وهي بريطانيا ، والتي واجهت معارضة فرنسية طويلة عشرة سنوات ، بحجة ارتباطها القوي بالولايات المتحدة الأمريكية ولأنّ ديغول أنداك كان يُعارض زيادة النفوذ الأمريكي في أوروبا ، كما انضمت أيضا للمجموعة كل من أيرلندا والدانمارك ، وتم رفض عضوية النرويج .

تواصل التوسّع في المجموعة الأوروبية باتجاه الجنوب الأوروبي بانضمام اليونان سنة 1981 بعد تحلّصها من النظام العسكري وعودة الديمقراطية ، علما أنّها شكّلت أحد أزمات الحرب الباردة الأولى عقب الحرب العالمية الثانية تلى ذلك انضمام كل من اسبانيا والبرتغال سنة 1986 بعد سقوط انظمتها الدكتاتورية ، ليصبح تعداد المجموعة الاقتصادية الأوروبية 12 عضوا . شهدت المجموعة أيضا تأسيس بنك مركزي أوروبي يعتمد وحدة نقدية أوروبية الإيكو ECU في اطار مراجعة ثالثة لقيمة هذه الوحدة النقدية بعد سنتي 1979 و 1984² .

ثانيا مرحلة الاتحاد الأوروبي : European Union بعد التوقيع على معاهدة ماستريخت في 1992/02/07 واصبحت سارية المفعول في الفاتح نوفمبر من سنة 1993 ، ولعلّ أهميتها تكمن في دعوتها الى وحدة سياسية واقتصادية ، وجاءت بعد توحيد ألمانيا في اطار نهاية الحرب الباردة ، وكانت معاهدة مُكمّلة ومُعَدّلة لمعاهدة روما 1957 ، ووضعت اطار جديد لتدعيم الاندماج في ثلاث مجالات أساسية ، هي الوحدة

¹ - محمد المجذوب ، 2007 ، ص 544 .

² - Direction générale des études Division Affaires économiques - Valeur de l'Ecu , 2019 .

الاقتصادية والنقدية لأوروبا ، وتحقيق وحدتها السياسية على المستويين الداخلي وعبر سياستها الخارجية والأمنية¹ .

لقد مكّنت معاهدة الاتحاد الأوروبي " ماستريخت " من تحرير حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء ، وإيجاد تنسيق واسع بين سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية ، كما مكّنت من إيجاد آليات لدى الدول المرشحة لعضوية الوحدة النقدية ، عن طريق عديد البرامج والشروط والتي كُلت باستحداث البنك الأوروبي المركزي نهاية 1998² .

إنّ وصول أوروبا الى مرحلة الوحدة النقدية شكّل أهم وأقوى مجالات التكامل ، ولعلّها أيضا الأصعب علما أنّ أعضائها ليسوا على درجة واحدة من التقدّم والتطور الاقتصادي ، لذلك كانت هذه الخطوة تحدّ حقيقي في مسيرة البناء الأوروبي ، فأصبح اليورو عملة رسمية في جانفي 1999 " منطقة اليورو " وعلى المستوى الجغرافي والأفقي فقد تمّ توقيع معاهدة لشبونة 2007/12/13 التي ضمت 27 عضوا في الاتحاد الأوروبي ومن خلالها كان الحفاظ على المعاهدات السابقة المبنية للجماعة الأوروبية (روما 1957) والتي أصبحت تُعرف بـ " معاهدة أداء الاتحاد الأوروبي " ومعاهدة الاتحاد الأوروبي ماستريخت 1992 ، على أن أصبحت معاهدة لشبونة حيّز التنفيذ في 2009/12/01 .

من معاهدة روما 1957 الى معاهدة لشبونة 2007 يعدّ الاتحاد الأوروبي خمسة عقود ، استطاع فيها رسم أهداف أساسية جعلت منه أنموذجا فريدا بين عديد التكتلات العالمية ، وذلك بتأسيس المواطنة الأوروبية بتكريس الحقوق الأساسية وحرية التنقل والحقوق المدنية والسياسية ، ومن خلال ضمان الحرية والأمن والعدل بالتعاون بين أعضائه في قضايا هم الداخلية والعدل ، ومن خلال دعم التقدّم الاقتصادي والاجتماعي بدعم السوق المشتركة والوحدة النقدية اليورو ، وأيضا التنمية الإقليمية وقضايا البيئة ، ولعلّ الأساس في تلك الأهداف تقوية دور أوروبا في العالم عبر سياستها الخارجية والأمنية الموحدة³ .

¹ عبد الرؤوف هاشم بسيوني ، 1998 ، ص 23 .

² -سمير محمد عبد العزيز ، 2001 ، ص 168 .

³ -محمد مصطفى كامل وفؤاد نغرا ، 2001 ، ص 132 .

2.2 مؤسسات الاتحاد الأوروبي :

يعتمد نظام صنع القرار في الاتحاد الأوروبي على عديد المعاهدات التي تحدّد عمل الاتحاد . كما تؤسّس هذه المعاهدات وهي المصدر الرئيسي للقانون ، الأداء السليم لمؤسسات الاتحاد الأوروبي والتي يُمكنها اعتماد أحكام قانونية نابعة ممّا يُعرف بالإجراء التشريعي العادي .

لقد تمّ وضع هذا الاجراء لضمان افضل مستوى للتعاون بين المؤسسات التي تتمتع بسلطة صنع القرار ، وتمثل أساسا في المجلس الأوروبي ، والبرلمان الأوروبي ، والمفوضية الأوروبية التي تعتبر كيان مستقل عن مكونات الاتحاد الأوروبي والتي تدافع عن المصلحة الجماعية لهذا الاتحاد .

نصّت معاهدة باريس للجماعة الأوروبية للفحم والصلب سنة 1951 ، في مادتها الرابعة على انشاء أربعة أجهزة رئيسة وهي : المجلس الوزاري والجمعية (البرلمان لاحقا) والمفوضية الأوروبية ، ومحكمة العدل الأوروبية اضافة الى مجموعات استشارية وفنية ، وبتطوّر مسيرة المجموعة الاقتصادية الأوروبية وتعديل معاهدة روما أضيف المجلس الأوروبي سنة 1986 ، وبتحوّل المجموعة الى الاتحاد الأوروبي تمّ انشاء البنك المركزي الأوروبي بموجب معاهدة ماستريخت¹ .

-المجلس الأوروبي : هو أعلى مؤسسة في الاتحاد الأوروبي باعتباره من آليات البناء الأوروبي ، من اجل ضمان اتحاد فاعل ومؤثّر على الساحة الدولية . اجتماعاته قمة لرؤساء الدول الأعضاء حسب ما اقترته قمة باريس في ديسمبر 1974 بثلاث اجتماعات قمة سنويا ، وجرى تعديله سنة 1985 بعقد قمتين في السنة ورئاسة دورية نصف سنوية تتناوب فيها الدول الأعضاء ، وتتلخّص مهام المجلس الأوروبي عموما في وضع السياسة العامة للاتحاد والتنسيق بين دوله في مختلف المجالات ، وهو بذلك مؤسسة ما بين الحكومات الأوروبية وليست فوقها² .

-مجلس الاتحاد الأوروبي : يضم وزراء وطنيين في كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي ، حسب مجالات السياسة ، وُجد بمقتضى معاهدة روما حينها باسم مجلس المجموعات الأوروبية ، مقرّه الحالي بروكسل ويُشكّل مع البرلمان الأوروبي الهيئة الرئيسية لصنع القرار في الاتحاد الأوروبي ، حيث يجتمع الوزراء المشكّلون له ويقومون بمراجعة وتعديل وإقرار القوانين وتنسيق السياسات ، وبذلك هم مؤهلون لإشراك حكوماتهم في القضايا المُتفق عليها في الاجتماعات .

¹ -حسن نافعة ، 2002 ، ص 84 .

² -محمد مصطفى كامل وفؤاد خرا ، مرجع سابق ص 42 .

-البرلمان الأوروبي : هيئة الاتحاد الأوروبي المنتخبة عن طريق الاقتراع العام المباشر ، مع السلطات التشريعية والميزانية والاشرافية لمدة خمس سنوات ، تأسس منذ عام 1952 كجمعية مشتركة للجماعة الأوروبية للفحم والصلب ، ومنذ 1962 عُرف بالبرلمان الأوروبي وكانت له أول انتخابات مباشرة سنة 1979 . ويمكن تأثير هذا البرلمان في قوّته على اجراء التعديلات أي في تبني أو رفض ميزانية الاتحاد الأوروبي ، كما عزّزت معاهدة لشبونة 2007 من دور البرلمان الأوروبي بزيادة مشاركته في اتخاذ الاجراء في صنع السياسات ، حيث أصبحت على قدم المساواة مع المجلس الأوروبي ¹ .

-المفوضية الأوروبية : هي الفرع التنفيذي للاتحاد الأوروبي ، ومستقلة سياسيا عنه ومسؤولة عن صياغة المقترحات التشريعية وتنفيذ قرارات البرلمان والمجلس الأوروبيين ، كما تقترح القوانين الجديدة وهي المؤسسة الأوروبية الوحيدة التي تقدّم تشريعات لاعتمادها من قبل البرلمان والمجلس الأوروبيين ، من تلك النصوص بهدف حماية مصالح المواطنين الأوروبيين في المناطق التي لا يمكن معالجتها بشكل فعال على المستوى الوطني ، ووضع أحكام على أساس مشاورات الخبراء والمواطنين ، كما تُدير المفوضية الأوروبية سياسات الاتحاد الأوروبي وتخصّص التمويل الأوروبي ، وتحدد أولويات ميزانيته بالتعاون مع المجلس والبرلمان ، كما تقوم بتحديد الموازنة السنوية التي تتطلب موافقة البرلمان والمجلس الأوروبيين ، وتتحكّم في كيفية استخدام الأموال تحت اشراف محكمة مراجعي الحسابات ، وهي أيضا تضمن احترام القانون الأوروبي جنبا الى جنب مع محكمة العدل الدولية الأوروبية ، والتطبيق الصحيح لقانون الاتحاد الأوروبي في جميع الدول الأعضاء ، وهي ايضا تمثّل الاتحاد الأوروبي في العالم وتحدث باسم جميع دوله لدى المنظمات الدولية لاسيما في مجالات التجارة الخارجية والمساعدات الانسانية ، وتفاوض على اتفاقيات دولية ملزمة للاتحاد الأوروبي ² .

-محكمة العدل الأوروبية : تأسست بموجب معاهدة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب سنة 1952، وهي هيئة قضائية عليا في الاتحاد الأوروبي ،كي تضمن تفسير تشريعات الاتحاد الأوروبي وتطبيقها بالطريقة نفسها في جميع بلدانه لضمان احترام الدول الأعضاء للمؤسسات ، وتضم المحكمة قاض واحد عن كل دولة عضو و 11 محام عام وهي تعمل أساسا في الفصل في النزاعات التي قد تحدث في مؤسسات الاتحاد الأوروبي ، أو بين الأفراد والشركات وحتى بين الدول الأعضاء ، وتعمل أيضا على تفسير المعاهدات الدولية يرمها الاتحاد ، وكذا الفصل في المسائل المرفوعة اليها من المحاكم الوطنية . الأحكام الصادرة عن المحكمة إلزامية

¹ - Direction générale des études Division Affaires économiques – european parliament , 2019

² -Ali M .EL-Agraa, The European Union financial times , sixth Edition,England, 2001,p36.

ونهاية وغير قابلة للاستئناف ، وهي فوق وطنية إذ أنّ قراراتها تُلزم الدول الأعضاء والمؤسسات والأفراد والأشخاص¹ .

3. انعكاسات البناء الأوروبي على دول المغرب العربي :

لقد ظلّ التاريخ والجغرافيا حاضرين في العلاقات بين شعوب الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط ، ولهما بصماتهما على جميع الأطراف ، دون إحداث أي انقطاع بينهما بما شهدته المنطقة من أحداث ولا تزال ، باعتبار المنطقة الأورو-مغاربية جدّ مهمّة في حسابات الدول الكبرى ، ممّا جعل الأوروبيين يراوون بين مسارات بنائهم الأوروبي الوحدوي ، وبين إقامة علاقات اقتصادية وسياسية مع الدول المتوسطية الجنوبية لاسيما دول المغرب العربي الثلاث (تونس ، الجزائر والمغرب) التي تُشكّل مكانة في منظومة النظام الاقليمي باعتبارها بوابة لعمق القارة الافريقية .

1.3 طبيعة العلاقات الأوروبية المغاربية :

إنّ العلاقات الأوروبية المغاربية لم تخل من تصوّرات ونظرة أحدهما للآخر ، ونظرتهما بالنسبة للمنطقة المتوسطية في الوقت الذي تحتل فيه الرؤية الأوروبية لمنطقة المغرب العربي على أنّها تشكّل مقاربة تجارية ، تعتبر هذا الكيان سوق واسعة ورائجة تضمّ حوالي 100 مليون مستهلك ، ذلك إنّ الاتحاد الأوروبي يحقّق سنة بعد أخرى توسّعا داخل الأسواق المغاربية من خلال صادراته وبنوكه ومؤسساته الاقتصادية ، عبر عديد اتفاقات التعاون والشراكة المدعومة بسلعه التنافسية .

إنّ الرّؤى المغاربية لا تختلف كثيرا عن نظيرتها الأوروبية ، ففي الوقت الذي ترى فيه الدول المغاربية أوروبا كرائدة للتطوّر ومثال يحتذى به ، فهي تحاول جاهدة المشاركة في مبادرات التعاون والشراكة المطروحة في المنطقة ، من منظور متوسطي على الأقلّ والحتميّة المطروحة تشمل الاطار العولمي والجهوي الذي أوجدته تحولات العالم بعد سقوط المعسكر الشرقي وبداية توسّع الاتحاد الأوروبي شرقا ، وتطوّر نظرتها لمنطقة جنوب المتوسط² .

إنّ المقاربة الأوروبية في علاقاتها مع دول المغرب العربي ، ومنذ استقلال الأخيرة عملت على نسج علاقات بين طرف تكتل أوروبي وكلّ دولة مغاربية على حدة ، وضمن مسيرة العلاقات الأوروبية المغاربية ، كانت بداية المقاربة وأوروبا في اطار تكتلها الأول ممثلا في الجماعة الأوروبية ، الذي ما فتئ يتطوّر ويتوسّع عبر مراحل مدروسة ومتتالية تمّ عبرها تكيف علاقات هذا التكتل مع الخارج ومنه الدول المغاربية ، وصولا الى تأسيس

¹- Direction générale des études Division Affaires économiques , Cour de justice de l'Union européenne (CJUE) 2019.

²- فتح الله ولعلو ، 1995 ، ص 25 .

الاتحاد الأوروبي الذي أسس لمشروع تعاون جديد عُرف بالشراكة ودون تغيير في طريقة التعامل الأولى مع من أسماهم بالشركاء ، ودون أي اعتبار للبعد الجهوي ، واستمرّ التفاوض بهذا المنطق وهو من موقع قوّة ، وأدعنت الدول الشريكة بقبول الشروط الأوروبية ، باعتبارها في موقف ضعف وكان عليها استيفاء شروط الأهلية التي حدّدها الطرف الأوروبي ، للوصول الى مستوى التأهيل للتعاقد ¹.

طالما نظرت أوروبا كمجموعة اقتصادية وإلى اليوم للمغرب العربي ، على أساس ثلاث دول ؛ تونس والجزائر والمغرب ، وعلى عكس ذلك فالاتحاد المغربي يعدّ خمس دول الثلاث السابقة اضافة الى ليبيا وموريتانيا ، ويتّضح ذلك في المادة 17 من تأسيسه بقي الطرف الأوروبي على نظريته وفق اهتماماته وحساباته السياسية ، على أساس أنّ موريتانيا عضو في اتفاقية لومي ، بحجة أنّها دولة غير مطّلة على البحر الأبيض المتوسط ، أمّا ليبيا فممنذ وصول القذافي لحكمها سنة 1969 ، كان لأوروبا نظرة احترازية نحوها وظل تركيزها فقط على الدول الثلاث في تعاملاتها المختلفة بما اصطلحت عليه دول شمال افريقيا .

نُظمت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي منذ سبعينيات القرن الماضي ، وذلك عبر أطر ومسارات متلاحقة ومختلفة بدء بسياسة المتوسط (العامة) 1972-1992 ، وسياسة المتوسط الجديدة 1992-1996 ثم تلتها عملية برشلونة 1995-2008 واستدراكا للنقص ومواكبة المستجدات تم اطلاق سياسة الجوار الأوروبية منذ 2004 ، وصولا الى اتفاق برشلونة 2007 لوضع اطار اتفاق شبه نهائي يتم من خلاله اصلاح مؤسسات الاتحاد الأوروبي وتجاوز الخلافات التي طرحها مشروع الدستور الأوروبي ، وفي جميع هذه الخطوات والمراحل ظلّت بلدان المغرب العربي حبيسة القرارات والقوانين الأوروبية النازمة لها ، وان عرفت ميلاد اتحاد المغرب العربي 1989-2004 إلا أنّ جوهر العلاقات بين الطرفين ظلّت على حالها اي حسب ما يقرّره الطرف الأوروبي ² ، بالمقابل ظلّ الطرف المغربي ، فاقد لأيّ ترابط اقتصادي و سياسي على شكل وحدات سياسية منفردة في حاجة الى الطرف الأوروبي لاعتبارات تاريخيّة تفرضها ضغوطات سياسيّة واقتصادية وثقافية واجتماعيّة .

¹ -نازلي معوض ، 1983 ، ص 39 .

² -بشارة خضر ، 2014 ، ص 164 .

2.3 مراحل العلاقات الأوروبية المغربية :

يمكن رصد هذه العلاقات وفق ما عُرف باتفاقيات أجيال أو مراحل ، ونلخصها كالآتي :

اتفاقيات الجيل الأول : بتأسيس الجماعة الأوروبية سنة 1957 وجدت الدول المغربية نفسها أمام حتمية التعامل مع هذا التكتل ، وبالتالي ضرورة إبرام اتفاقية معه فاستفادت الجزائر عقب استقلالها سنة 1963 من قانون التعامل بفتح محادثات شاملة ، يُحدّد من خلالها مستقبل العلاقات الجزائرية الأوروبية ، وفي نفس السنة كانت تونس قد طالبت أيضا بفتح محادثات مماثلة والمغرب لاحقا في نهاية نفس السنة¹ ، على هذا الأساس استفادت البلدان المغربية بمعاملة تفضيلية من طرف المجموعة الأوروبية ، في المجال التجاري ، وتتويجا لذلك تمّ توقيع اتفاق سنة 1969 مدته 5 سنوات مُنحت بموجبها الدول المغربية مزايا تجارية تفضيلية ، الموقعّة من طرف تونس والمغرب تأكيدا لرصيد العلاقات العميقة مع فرنسا ، منذ الفترة الاستعمارية ، وركّزت أساسا على نوعية الصادرات الزراعية من خضر وفواكه وزيت الزيتون والسمك المصنّع ، التي تدخل أسواق المجموعة الأوروبية بعد إعفائها من الحقوق الجمركية ، وفق ما حدّدته السياسة الفلاحية الأوروبية المشتركة .

اتفاقية الجيل الثاني : وامتدّت فترة 1972-1992 وفي هذه المرحلة منذ سنة 1976 وقّعت المجموعة الأوروبية اتفاقا مع بلدان المغرب العربي لمدة غير محدّدة وقد شمل مجالات التعاون الجوانب التقنية والمالية والتعاون التجاري ومجال اليد العاملة ، وقد تزامن ذلك مع أزمة ارتفاع أسعار النفط في منتصف سبعينيات القرن الماضي حيث تميّزت الاتفاقيات الموقعّة بطابعها الشمولي و تمّ إدراج الجانب الصناعي والملف الاجتماعي ممثلا في قضايا الهجرة² .

اتفاقية الجيل الثالث : والموسومة أيضا بالسياسة المتوسطة المتحددة الممتدّة في الفترة 1992-1996 والتي شهدت صعوبات أخرى واجهتها الدول المغربية ، إثر انضمام دول جديدة للمجموعة الأوروبية ممثلة في اسبانيا والبرتغال سنة 1986 باعتبارهما منافسين جديدين وخطيرين للصادرات الزراعية المغربية ، ووجه التجديد في السياسة الأوروبية هنا هو إدخال عوامل جديدة في العلاقات التجارية على غرار المسائل السياسية وقضايا السّلام والأمن وحقوق الانسان والديموقراطية ، كما فرضت المجموعة الأوروبية أطر أخرى للحوار منها التعاون اللامركزي وقضايا الجامعات والإعلام ومشاكل البيئة و رسمها في قالب نمطي³ ، يجعل من الطرف الأوروبي القاطرة المثالية التي تجرّ الأطراف الأخرى بما فيها الطرف المتمثّل في البلدان المغربية .

¹ -نازلي أحمد معوض ، مرجع سابق ، ص38 .

² -هاني خلاف و أحمد نافع ، 1997 ، ص 38 .

³ -Ben Hassen Alaoui M , La coopération entre l'Eu et les pays du Maghreb ,1994 , p25 .

3.3 انعكاسات وآثار البناء الأوروبي على دول المغرب العربي :

لا يمكن الوصول لهذه الانعكاسات دون تحديد الأهداف التي انطلق منها التعاون والشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية ، على الأقل لدى الطرف المغاربي باعتبار الطرف الأوروبي هو الفاعل والموجه والمتحكم في مسارات هذه العلاقات . ذلك ان دول المغرب العربي ترى في الطرف الأوروبي ليس فقط متعاملا اقتصاديا بل أيضا فضاء جغرافيا واقتصاديا وثقافيا لا يُمكنها بأي حال من الأحوال الاستغناء عنه ، لعوامل تاريخية وجغرافية وحضارية وسياسية فرضتها ولا تزال تفرضها المستجدات والأوضاع الدولية ، ولعلّ الجوانب المالية في مقدّمة الأهداف لاسيما لدى تونس والمغرب ، لعدّة اعتبارات وهو ما يُفسّر هرولتها لعدد المشاريع الأوروبية دون قيود ، في حين سجّلت الجزائر تذبّنا وعديد التحفظات عند طرح الأوروبيين لتلك المشاريع خاصّة ما تعلّق بمشروع الشراكة سنة 1995 ومتمّماته لا حقا من سياسة الجوار الأوروبية سنة 2004 وغيرها ، فالدول المغاربية عموما تطمح في الحصول على الدعم المالي الأوروبي ، وتطوير بناها التحتية وولوج تلك الأسواق من خلال تصدير منتجاتها الفلاحية و موادها الأولية والحصول على جديد التكنولوجيات ، إضافة الى مكاسب أخرى كتوسيع أسواق العمالة لدى الاتحاد الأوروبي بفتح فرص الشغل أمام مهاجريها ¹ .

الانعكاسات على مستوى التعاون والشراكة : تعتبر المعونات المالية من أهمّ المكاسب المطروحة في اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي فهذه المساعدات المالية جاءت لتُحلّ محلّ البروتوكولات السابقة ² التي ميّزت العلاقات بين المجموعة الأوروبية ودول المنطقة حيث تلقت هذه الدول حوالي 488 مليون وحدة نقدية فترة 1982-1986 لتتطوّر الى 807 مليون إيكو للفترة 1987-1991 وبالنسبة للفترة مطلع تسعينيات القرن الماضي حتى سنة 1994 بحوالي 1072 إيكو وبموجب اتفاق الشراكة الجديد تطورت استفادة دول المغرب العربي منذ 2000 من مساعدات مالية في اطار برنامج ميدا ³ 1 ، 2 فكانت البداية بمساعدة مالية قُدّرت بـ 243 مليون أورو سنويا ثم البرنامج الثاني بما مقداره 1.8 مليار أورو .

تضمّنت الاتفاقيات أيضا برنامجا لتحديث الصناعة من خلال مجالات الجودة والمواصفات ، وجذب الاستثمار وتنويع الصادرات والتنافسية وتحسين نظم الادارة وانشاء شركات في شبكة المعلومات ومراكز تنمية

¹ -رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، 2002 ، ص 26 .

² -شملت أربعة بروتوكولات للفترة 1978-1996 التي نصت عليها اتفاقية سنة 1977 بمجموع منح وقروض بلغت 5077 مليون إيكو موجهة للضفة الجنوبية للمتوسط وفق دفتر شروط .

³ -من آليات الدعم المالي الرئيسية للتعاون الأورومتوسطي ، بهدف دعم التحوّل الاقتصادي للدول المتوسطة ميدا للفترة 1995-1999 وميدا2 للفترة 2000-2006 بقيمة 3.4 مليار أورو و 5.3 مليار أورو .

المؤسسات ، تشير الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين الأوروبي والمغربي الى تحقيق طفرة نمووية ، من خلال زيادة الصادرات الناتجة عن فتح السوق الأوروبية الضخمة ، المتمددة أمام المنتجات المغربية بإتاحتها فرصة تطوير الصناعات المغربية ، بواسطة الاستثمارات الأوروبية ونقل التكنولوجيا الى هذا القطاع ¹ .

من بين ما سعت اتفاقيات التعاون و الشراكة ضمها للطرف المغربي ، مراعاة ظروف الجالية المغربية في أوروبا مع إحداث آليات تسهيل الحصول على التأشيرة ، بالنسبة لمواطني الدول المغربية وفق ما تم الاتفاق عليه في ملف الهجرة الشامل ، فالاتحاد الأوروبي يُفترق بين ما هو في اطار الجالية الشرعية ، وتوسيع حقوقها داخل التراب الأوروبي ، لاسيما في حق تحويل الأموال للوطن الأم ، والاستفادة من حق الضمان الاجتماعي ، والحق في السكن والتقاعد والاندماج بما يسمح للجالية المغربية ، المتُع بالعيش الكريم وهو مكسب متبادل بالنسبة للمقيمين الأوروبيين في البلاد المغربية ، في حين يعتبر من يدخل التراب الأوروبي خارج القواعد المنصوص عليها ، عملا مخالفا للقانون وبالتالي يخضع لترتيبات التحويل والترحيل حسب الاتفاقيات الموقعة من طرف الدول المغربية .

لم تكن جميع علاقات التعاون والشراكة بالوجه الايجابي على دول المغرب العربي ، بل أنّها رسمت لها موقفا غمطيّا لا يتعدّى طرفا متلقيا بفاعلية ضعيفة ، وفي عديد الاحيان منعدمة باعتبار تلك البرامج المالية والمعونات والقروض الممنوحة للدول المغربية ، كلّها مرتبطة بشروط وأجال تتعدّى الشروط الهيكلية والاقتصادية والادارية لتشمل الجوانب السياسية والثقافية والتربوية والأمنية ، وهو ما جعل كل من المغرب وتونس يتقدّم وبسرعة في إحداث اصلاحات عميقة ، في مختلف هياكله الاقتصادية والمالية والقضائية والتربوية والتزامه بالمعايير الأوروبية الناضمة لها .

انّ الإجراءات الناضمة لمنطقة التبادل الحرّ والحدّد اقامتها مع الدول المغربية كشرط للتعاون ، والتي حدّدت بعشر سنوات من توقيع كل دولة على اتفاق الشراكة ² تشكّل عديد المضاعب أمام الدول المغربية ، فيما تعلّق بمحدودية وضعف المقدرة التعويضية للخسائر المتوقّعة ، سواء في تحصيل ايرادات الرسوم الجمركية اضافة الى نتائج انخفاض حصيلة الضرائب بسبب الآثار السلبية لتدهور المقدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية وانعكاساتها على تدهور الاوضاع الاجتماعية ³ .

¹ -حسن نافعة ، 2003 ، ص 02 .

² -تونس سنة 1995 ، المغرب الأقصى سنة 1996 ، الجزائر سنة 2002 ، فكان دخول الأولى رسميا سنة 1998 والثانية في مارس 2002 أما الجزائر في 2002/04/22 .

³ -محمد عبد القادر عطية ، 1999 ، ص 234 .

أنّ دول المغرب العربي لا سيما تونس والمغرب لا تزال دول زراعية ، وليست صناعية بما فيها الجزائر التي يقيى اقتصادها ريعي ، وبالتالي فهي تستفيد من تحرير الاتحاد الأوروبي للقيود المفروضة على وارداته من المنتجات الزراعية ، لكن الطرف الأوروبي بقي متمسكا بسياسته الزراعية الحمائية في مواجهة المنتجات المغربية ، بينما يمارس سياسة تحرير المنتجات التي لا تعني الصادرات المغربية واقتصرت هذه الأخيرة على حصص محدودة لتصدير منتجات معينة ، ومدد مواسم التصدير لبعض المنتجات الزراعية وزيادة سنوية في حصص للتصدير بنسب جدّ محدودة¹ .

الانعكاسات على مستوى توسع الاتحاد الأوروبي شرقا : لم تكن الحدود الجغرافية التي أحدثتها الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية ، الأوروبيين في الاتجاه شرقا نحو تكملة المشروع الأوروبي المشترك ، فقد رسمت الأفكار الأوروبية خريطة ذلك البناء من المحيط الأطلسي غربا حت الأورال شرقا ، ففي الوقت الذي تهاوت فيه الانظمة الشمولية في أوروبا الوسطى والشرقية إثر تفكك الاتحاد السوفيتي كان الاتحاد الأوروبي يُحَصَّر لانضمامها اليه بعد ابدائها رغبة في الانضمام ، ووضعه شروطا تضمن تقيدها بقوانين الاتحاد الأوروبي ومتطلبات السوق ، والقدرة على المنافسة داخل الاتحاد ، اضافة الى الالتزام بمبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان والاقليات² .

من مارس 1998 الى غاية ديسمبر 2004 تم استكمال الترتيبات الخاصة بانضمام 10 دول جديدة الى الاتحاد الأوروبي ، منها 8 من دول أوروبا الشرقية سابقا ، وهو ما يمثل حوالي 75 مليون نسمة تضاف الى حوالي 400 مليون أوروبي داخل الاتحاد ، ولعلّ هذه الاضافة في الدول والسكان تعني ايضا تحوّل كبير في ميزان معاملات الاتحاد الأوروبي مع شركائه الخارجيين (المتوسطيين) لاسيما دول المغرب العربي³ ، كما يعني ذلك ايضا تحوّل الاهتمامات السياسية والاقتصادية والمالية الى داخل الاتحاد الأوروبي ، ممّا يحُجم منها من هم خارجه وقد ادى ذلك الى تراجع التدفّقات التجارية الأوروبية نحو دول المغرب العربي ، بعد تحوّل معظمها للأعضاء الأوروبيين الجدد وكذا تحوّل تدفّقات الاستثمارات الأوروبية نحو هؤلاء ، وذلك على حساب دول الضفة الجنوبية للمتوسط وعلى رأسها الدول المغربية . لعلّ من أخطر الانعكاسات عملية استبدال اليد

¹ -حسن نافعة ، مرجع سابق ، ص 11 .

² -عبد النور بن عنتر ، <https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/03> .

³ -علي الحاج ، 2005 ، ص 193 .

العاملة المغاربية بالأوروبية المنضمة حديثا ، مما ينعكس سلبا على تحويلات العمّال المهاجرين المغاربة نحو أوطانهم ، ومن ثمّ المساس بتمويل اقتصاديات تلك الدول من عائدات مهاجريها ¹ .

الانعكاسات على مستوى تنافس القوى العظمى على المنطقة المغاربية : ولعلنا نقصد بذلك التنافس الأمريكي الأوروبي والصيني على المنطقة المغاربية ، لقد تراجع الدور الأمريكي في منطقة المغرب العربي بسبب نشاط الحركة الاستعمارية الأوروبية ، ليعود من جديد تدريجيا عقب الحرب العالمية الثانية وفي اطار الحرب الباردة ، من خلال تموّع حلف شمال الأطلسي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تُمانع حينها ، بترك المبادرة لحلفائها الأوروبيين ² .

إنّ الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي ، ناجم عن جملة المصالح الحيوية الامريكية ذات الارتباط بالحلف الأطلسي ، الذي من خلاله ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنّ أوروبا وحدها لا تكفي لحماية المصالح الحيوية المشتركة مع أوروبا ، لا سيما ما تعلّق بالأمن والاستقرار في حوض المتوسط ، وهي المنطقة التي يُعرف باستراتيجية عالية الحساسية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ³ وهي أيضا التي تُشكّل معبرا اقتصاديا وعسكريا نحو الشرق فهي تُشكّل جسرا بين أوروبا وإفريقيا ، والشرق الاوسط وما يُؤكّد ذلك الإنزال الأطلسي بها أثناء الحرب العالمية الثانية في اطار محاصرة قوات المحور ، وانطلاق قوات الحلفاء منها باتجاه الشمال لتحرير دول جنوب وغرب أوروبا لاحقا .

إنّ السواحل المغاربية سواء منها المتوسطية والأطلسية ، هي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية امتداد لسواحل أوروبا الاطلسية ، وإفريقيا المتوسطية ومن ثمّ فالتواجد الأمريكي بها هو استباق لأيّ نفوذ آخر ، يكون معاديا للقوى الغربية وبالتالي مجال أمنها الاستراتيجي ، وتشكّل أيضا مجالا للخطوط البحرية والجوية ، المشكلة لدعائم الاستراتيجية الأمريكية في حوض المتوسط ، للوصول الى مناطق موارد الطاقة والتحكّم في تدفقاتها كترنسا للاستقرار الاقتصادي والمالي الأمريكيين كما أنّ المنطقة تشكّل سوقا واعدة للولايات المتحدة الأمريكية من خلال أكثر من 100 مليون مستهلك ، وهي سوق تراها سهلة الاندماج في الاقتصاد العالمي نظرا لضعف تنافسياتها ، أمام المنتجات الأجنبية لاسيما منها الأمريكية والأوروبية ، كما تعتبر خزانة للبترول والغاز الطبيعي ومواد أولية متنوعة ⁴ .

¹-Abdenour A Ounaies , Le Maghreb et l'Elargissement , Confluences Méditerranée 2003, p43 .

²-مصطفى بن شنان ، 2001 ، ص 9 .

³-وليام زرتقان ، 2001 ، ص 36 .

⁴-ايان ليتسر ، 2001 ، ص 09 .

إنّ نظرة الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة المغرب العربي على أنّها فضاء مُعرّض للمخاطر ، لما لها انعكاسات سلبية على الفضاء الأورو-متوسطي ، فهي بوابة لإفريقيا والساحل الإفريقي. فحلف شمال الأطلسي وتركيزه على المنطقة المغاربية بشكل منفصل عن المشرق العربي لم يستهدف الاهتمام الأمريكي بالمنطقة في امتلاك مفاتيح الأمن والطاقة ، في منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط بل تجاوزه بعدم التخلّي عن القُرس التجارية المتاحة في المنطقة لصالح الاتحاد الأوروبي ، وهو ما جعل الصّراع والتنافس الأمريكي-الأوروبي يحدث في منطقة المغرب العربي ، ويجعل الولايات المتحدة الأمريكية لاعبا جديدا وواعدا ، عمد الى تفعيل أداء الغرف التجارية الأمريكية المغاربية ، التي افتتحت لها فروعاً في المدن المغاربية وانعكس ذلك ايجاباً على التبادل التجاري في المنطقة¹ .

لطالما روّجت الإدارة الأمريكية لمشروع ايزنستات بوضعها الهدف الأساس له ، بدعم التعاون الاقتصادي والمالي والفني مع دول المنطقة المغاربية ، من أجل فضاء مغاري موحد ومندمج ومتكامل يعمل على تشجيع المبادلات مع السّوق المشتركة لاتفاقية التبادل الحرّ لأمريكا الشمالية ALENA ، وترقية الشراكة التجارية والمالية بين المجموعتين المغاربية والأمريكية ، وتعود المبادرة نسبة الى الكاتب الأمريكي المكلف بالاقتصاد والشؤون الزراعية ، من خلال جولة الى المنطقة في الفترة 12 الى 18 جوان 1998 .

الحضور الصيني في المغرب العربي يأتي في اطار استراتيجية الصّين في افريقيا ، أي أنّه حضور اقتصادي وتجاري واستثماري بامتياز ، فمنذ 2009 أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا وأكبر مستثمر خارجي ، اذ تجاوزت الشركات الصينية الحكومية هناك أكثر من 700 شركة ، وقفز حجم التبادل التجاري بين الجانبين من 10 مليار دولار سنة 2000 الى أكثر من 200 مليار دولار سنة 2009 ، لتعلن أثرها الصين تأسيس صندوق التنمية الصيني- الإفريقي ، وعلى المستوى السياسي قامت بتعيين مبعوث خاص للشؤون الإفريقية لتتخبط في قضايا القارة ، والاسهام في حلّ عديد قضاياها ونزاعاتها ، وتصبح أكبر دولة مُساهمة في قوات حفظ السلام بعد الحرب الباردة ، أصبح للعلاقات الصينية المغاربية طابعا اقتصاديا عكس السابق عندما كان الاهتمام منصباً على الايديولوجيا والسياسة . فالمقاربة الصينية براغماتية في العلاقات الخارجية لاسيما مع بلدان المغرب العربي ، والتي تتركز على التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثمار دون التدخّل في شؤون الدول الداخلية ، وعلى أسس ومبادئ الاحترام المتبادل ووحدة الأراضي ، والمساواة والمنفعة المتبادلة عكس المقاربة الأوروبية في علاقاتها مع دول المنطقة ، وتتركز الصين ضمن اهتماماتها على

¹ -موسى الزغي ، 2001 ، 249 .

الاستثمارات الهيدروكربونية وأيضاً في قطاعات أخرى¹، في البنى التحتية والخدمات والتبادل التجاري الأمن الطاقوي للصين تحققة تلك الاحتياطات والانتاج الذي تطرحه عديد الدول الافريقية والمغاربية بنسبة 45% من احتياجاتها النفطية، وضمن هذا السوق تشكل دول المغرب العربي لاسيما ليبيا والجزائر صادرة الإمداد من البترول والغاز الطبيعي وبالنسبة لتونس والمغرب الأقصى تتوفر على مواد معدنية ضرورية للصين، لكن تبقى الجزائر تمثل حصة الأسد من حيث قيمة المبادلات مع الصين بقيمة تفوق 8 مليار دولار مع نهاية سنة 2012، وقد شملت المبادلات أيضاً جوانب أخرى في البنى التحتية في قطاع البناء والأشغال العمومية ومجالات الثقافة وميادين أخرى المنطقة المغاربية ليست فقط مصدر للأمن الطاقوي وإنما سوقاً واعدة أمام المنتجات الصينية، وبالمعنى الأصح منافسة حقيقية للقوى التقليدية في المنطقة ممثلة في الاتحاد الأوروبي وحتى التواجد الجديد للولايات المتحدة، خاصة في المجال الاقتصادي، فمنذ انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة سنة 2001 أصبحت الصين أكثر انفتاحاً وتواجداً في الساحة الدولية، خاصة شمال إفريقيا والمغرب العربي التي تنامت نسبة مبادلاتها من خلال سوق واسعة، وهو ما دفع الصين إلى تأسيس منتدى التعاون الصيني-الافريقي وعلى المستوى الاقتصادي فالصين في نظر الدول المغاربية، مصدراً حيوياً للاستثمارات ودفع التنمية في دول الجنوب، وإن تدفق رؤوس الأموال الصينية في تزايد علماً أنّ النموذج الصيني يتلاءم والظروف المغاربية فالاستثمارات الصينية ليست مصحوبة بشروط سياسية أو اقتصادية، عكس مثيلاتها الغربية (الاوربية)² من انعكاسات تنافس القوى الكبرى على منطقة المغرب العربي، لاسيما في مزاحمة الاتحاد الأوروبي باعتباره القوة التقليدية والفاعلة في المنطقة، وإن كانت له بعض الايجابيات كتتنوع الأسواق والنظرة البراغماتية في التعاون، إلا أنّ طريقة التعامل التجاري والاقتصادي الانفرادية لم تختلف عن سابقاتها الأوروبية، وكذا التدخل في الشؤون الأمنية والسياسية (القوة الأمريكية)، وهو ما يُضيف ضغوطاً واعباء على دول المنطقة ويُكثّر التبعية، ويُوسّع الهوة بين دول المغرب العربي³.

¹ -خالد حنفي علي، 2006، ص 83.

² -حليل حسين، آثار التغلغل الصيني في افريقيا، <http://www.middle-east-online.com/?id=45435>، 2017.

³ -الجزيرة نت، 2013.

4. خاتمة:

في الوقت الذي ظلّت فيه دول المغرب العربي تسعى للحصول على امتيازات ودعم أوروبي ، لتحقيق نهضة قطرية وبشكل فردي ، استمرت الدول الأوروبية في توسيع سوقها المشتركة واضعة مصالح دولها الجديدة في مقدّمة برامجها وعلى حساب علاقاتها بالطرف المغربي .

اضطّرت الحكومات المغربية أن تتركب أحلام شعوبها في الوحدة ، ومحاوله منها في إقامة توازنات في علاقاتها مع المجموعة الأوروبية ، دون إحداث آليات حقيقية وممتينة لذلك الحلم الشعبي المغربي ، الذي لم يخل من صراعات ومشاكل سياسية بالدرجة الاولى عرقلت أيّ تسوية للوضع القائم والمتناقض ، بين طرف أوروبي يسير بسرعة فائقة وثابتة نحو التكامل والاندماج مُتخذاً من العقبات والمشاكل أرضية لمشروع مشتركة ، وصلت للوحدة السياسية والنقدية من خلال معاهدة ماستريخت 1993 ، وبين ثغرات لم تزد دول المغرب العربي سوى تحلّفاً وتبعية للأوروبيين وتنمية لا تصل الى حدّ أدنى في الاستجابة لمطالب الشعوب ، التي تعيش البطالة ومشاكل الصحة والتعليم وتفاقم ظاهرة الهجرة وعديد المشاكل الأمنية .

لقد بات واضحاً حتمية انتقال الحكومات المغربية نحو التكامل والاندماج ، ليس فقط لتحقيق أحلام شعوبها وإنّما كآلية وحيدة لإقامه تنمية متوازنة ، تستطيع ضبط علاقات حقيقية مع الاتحاد الأوروبي من خلال تفعيل اتحاد المغرب العربي ، من أجل تّمين مقوماتها الهائلة المادية والبشرية وموقعها الاستراتيجي والحيوي ، في اطار العلاقات الدولية التي أصبح أهم مميزاتا التكتل والاندماج ، ولا مجال فيها للقطرية .

5. قائمة المراجع:

- ¹ - عبد العظيم الجنزوري ، 1984 ، الأسواق الأوروبية المشتركة ، دار المعارف ، القاهرة .
- ² - وُقعت المعاهدة في 17 مارس 1948 ، والتي اخذت على عاتقها توزيع الاعتمادات الممنوحة بموجب خطة مارشال بين دول اوربا الغربية والمعروفة بـ WUDO أي منظمة الدفاع لأوروبا الغربية .
- ³ - مّخلد عبيد مبيضين ، 2012 ، الاتحاد الأوروبي كظاهرة اقليمية ، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، الاردن .
- ⁴ - محمد المجذوب ، 2007 ، التنظيم الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت .
- ⁵ - Direction générale des études Division Affaires économiques - Parlement européen , Valeur de l'ECU , https://fr.wikipedia.org/wiki/Valeur_de_l%27ECU , Visité le 22/08/2019 a 16h 32 .
- ⁶ - عبد الرؤوف هاشم بسيوني ، 1998 ، المفوضية الأوروبية الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي ، دار النهضة العربية للنشر ، القاهرة .

- ⁷ -سمير محمد عبد العزيز ، 2001 ، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في ظلّ العولمة ، مكتبة الاشعاع الفنيّة ، الاسكندرية .
- ⁸ -محمد مصطفى كمال وفؤاد نхра ، 2001 ، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية ، مركز دراسات الوحدة الاوروبية ، بيروت .
- ⁹ -حسن نافعة ، 2002 ، أوروبا في مطلع قرن جديد -القضايا والآفاق ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمان .
- ¹⁰ -محمد مصطفى كامل وفؤاد نхра ، مرجع سابق .
- ¹¹ -Site web officiel de l'union européenne , 2019 , Union Européenne , https://europa.eu/european-union/about-eu/institutions-bodies/european-parliament_fr , Visité le 02/09/2019 à 20h 05 .
- ¹² -Ali M. EL- Agra, 2001, The European Union financial times, Sixth Edition, England,
- ¹³ - Site web officiel de l'union européenne , 2019 , Union Européenne , Cour de justice de l'Union européenne (CJUE) , https://europa.eu/european-union/about-eu/institutions-bodies/court-justice_fr , Visité le 02/09/2019 à 20h 2.
- ¹⁴ - فتح الله ولعلو ، 1995 ، اشكالية العلاقات المغربية-الأوروبية ، الحوليات المغربية للاقتصاد ، عدد خاص ، المغرب .
- ¹⁵ - نازلي معوض ، 1983 ، السياسة المتوسطة للجماعة الاقتصادية الأوروبية ، السياسة الدولية ، القاهرة ، السنة 19 ، عدد 73 .
- ¹⁶ - بشارة خضر ، 2016 ، أوروبا والعالم العربي : رؤية نقدية للسياسة الاوروبية من 1957 الى 2014 ، ترجمة أكرم علي حمدان ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت .
- ¹⁷ - نازلي أحمد معوض ، 1983 ، مرجع سابق .
- ¹⁸ - هاني خلاف وأحمد نافع ، 1997 ، نحن وأوروبا ، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة .
- ¹⁹ - Ben Hassen Alaoui M , 1994 , La coopération entre l'Eu et les pays du Maghreb, ed Nathan , Paris .
- ²⁰ -محمد الباجي حمدة ، 25-26 جوان 2002 ، ، اتفاقية الشراكة العربية - الاوروبية 1977-2002 ، مقدمة وخلاصة الندوة ، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بتونس .

- ²¹ - شملت الاتفاقيات الموقعة أربعة بروتوكولات للفترة 1978-1996 ، والتي نصّت عليها الاتفاقية سنة 1977 بمجموع منح وقروض بلغت 5077 مليون إيكو موجهة لمختلف المتعاملين للضفة الجنوبية من المتوسط ، مع التزامات الأطراف المعنية بدفتر شروط يضمن لتلك الأطراف أهدافها المستطرة .
- ²² - من لآليات الدعم المالي الرئيسية للتعاون الاورو-متوسطي ، بهدف دعم التحول الاقتصادي للدول المتوسطية ، ميدا 1 للفترة 1995-1999 بقيمة مالية فعلية 3.4 مليار اورو ، وميدا 2 للفترة 2000-2006 بقيمة 5.3 مليار اورو .
- ²³ - حسن ناعفة ، 2019 ، اتفاقية الشراكة الاورو-متوسطية بين الفرص والمخاطر ، مجلة أفكار الالكترونية <http://www.mafhoum.com/press6/160E63.htm> زيارة في 2019/09/15 الساعة 20 سا 31 د .
- ²⁴ - تونس سنة 1995 ، المغرب الأقصى سنة 1996 ولا حقا الجزائر سنة 2002 وكان دخول الأولى رسميا سنة في مارس 1998 والثانية في مارس 2002 أما الجزائر متأخرة الى 22 أبريل سنة 2002 .
- ²⁵ - محمد عبد القادر عطية ، 1999 ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية للنشر ، مصر .
- ²⁶ - حسن ناعفة ، 2019 ، اتفاقية الشراكة الاورو-متوسطية بين الفرص والمخاطر ، مرجع سابق .
- ²⁷ - عبد النور بن عنتر ، 2019 ، مغازي واهداف توسيع الاتحاد الاوروي ، <https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3> زيارة يوم 2019/09/25 الساعة 17 سا .
- ²⁸ - علي الحاج ، 2005 ، 2005 سياسات دول الاتحاد الاوروي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، مركز الدراسات للوحدة العربية ، بيروت .
- ²⁹ - Abdenour A Ounaies ، 2003 ، Le Maghreb et l'élargissement ، Confluences Méditerranée, Éditions L'Harmattan, 3/2003 n°46 , p 43 .
- ³⁰ - مصطفى بن شنان ، 2001 ، الأمن والتعاون في حوض المتوسط ، مجلة انتقالية واستشفاف ، الجزائر عدد 02 ، ص 9 .
- ³¹ - وليام زرتمان ، 2001 ، الولايات المتحدة الامريكية : المصالح والآفاق ، مجلة انتقالية واستشفاف ، الجزائر ، عدد 03 ، ص 36 .
- ³² - ايان ليتسر ، 2001 ، دور المغرب العربي والبحر الابيض المتوسط ومكانتهما في استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية ، مجلة انتقالية واستشفاف ، الجزائر ، عدد 03 ، ص 09 .
- ³³ - موسى الزغي ، 2001 ، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق .

³⁴ - خالد حنفي علي ، 2006 ، النفط الافريقي: ثورة جديدة للتنافس الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، عدد 164 ، ص 83 .

³⁵ - خليل حسين ، 2016 ، آثار التغلغل الصيني في افريقيا ، <http://www.middle-east-online.com/?id=45435> زيارة 2016/12/22 .

³⁶ - التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي ، في اطار ندوة " المغرب العربي والتحوّلات الاقليمية الراهنة " الدوحة 17-18 /02 2013

<http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/5/28/20135281703118734Msharri.pdf> .